A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
LIMITED

A/C.2/45/L.27/Rev.2
10 December 1990
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

DEC 1990
UN-DOCUMENTS

الدورة الخامسة والاربعون
اللجنة الثانية
البند ١٢ من جدول الاعمال

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اسبانيا ، استراليا ، ألمانيا ، ايرلندا ، ايسلندا ، إيطاليا ، البرتغال ، بلجيكا ، بلغاريا ، بولندا ، تركيا ، تشيكوسلوفاكيا ، جزر القمر ، الدانمرك ، رومانيا ، السلفادور ، السويد ، غواتيمالا ، غينيا ، فرنسا ، فنلندا ، كندا ، لختنشتاين ، لكسمبرغ ، مالطة ، المغرب ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، منغوليا ، موريشيوس ، النرويج ، النمسا ، نيكاراغوا ، نيوزيلندا ، هندوراس ، هنغاريا ، هولندا ، الولايات المتحدة الامريكية ، اليابان ، اليونان : مشروع قرار منقح

تنظيم المشاريع

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها د إ - ٣/١٨ المؤرخ في ١ أيار/مايو ١٩٩٠ ، المحتوي على الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي ، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية ، وإذ تلاحظ قرارها ٤٥/ــ المحتوي على الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الإنمائي الرابع ، وإلى برنامج العمل لاقل البلدان نموا للتسعينات الذي اعتمده مؤتمر الامم المتحدة الثاني المعني باقل البلدان نموا في التسعينات ،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ١٨٢/٤١ المؤرخ في ٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ وإلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٧٤/١٩٨٨ المؤرخ في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٨ ، وإذ تحيط علما بتقرير الامين العام عن دور منظمي المشاريع الوطنيين في التنمية الاقتصادية(١) ،

وإذ تسلم بأنه لا توجد توجيهات عامة لتحقيق التنمية الناجحة ، وأن كل بلد مسؤول عن سياساته الاقتصادية وفقا لحالته وظروفه الخاصة ، وأن تعزيز النمو والتنمية يتوقف على اتباع سياسات اقتصادية محلية مناسبة تراعي الظروف والاحتياجات الوطنية الخاصة ،

وإذ تقر بأهمية التنظيم الفعال والمتسم بالكفاءة والمسؤولية في جميع البلدان في وضع وتنفيذ الأهداف الوطنية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ،

وإذ تقر أيضا الحاجة إلى وجود قطاع عام فعال وذي كفاءة لتحقيق جملة أمور ، منها تهيئة أو تحسين الظروف المواتية للقيام بمبادرات خاصة بما في ذلك الهياكل الاساسية السليمة ، والسياسات المناسبة لتنمية الموارد البشرية بما فيها خبرة وقدرات مجتمع الشركات التجارية والرعاية الصحية الاساسية ، وحماية الفئات الضعيفة داخل المجتمع ، حسب الاقتضاء ، بدعم من المجتمع الدولي ،

وإذ تسلم بالمسؤولية التي تقع على عاتق المجتمع الدولي ، وبصفة خاصة البلدان المتقدمة النمو ، فيما يتعلق بالتشجيع على ايجاد بيئة اقتصادية دولية عادلة وداعمة لتنمية البلدان النامية والسعي إلى توفير هذه البيئة ،

وإذ تؤكد من جديد أن المرونة والإبداع والابتكار والوضوح السياسي والاقتصادي واحترام حقوق الإنسان والنهج السوقية المنحى توفر ، في جملة أمور ، فرصا للناس لتنمية إمكانياتهم فيما يتعلق بالاستجابة للتغير ،

وإذ تقر بما لتنظيم المشاريع من دور هام ، وبخاصة في المؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم ، في تعبئة الموارد وتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية ،

---

(١) A/45/292-E/1990/82 .

وإذ تدعو إلى تقديم الدعم الدولي للبرامج المحددة لتنمية المؤسسات التجارية الخاصة في أقل البلدان نموا ، والتي ينبغي أن تعالج ، في جملة أمور ، تعزيز الاستثمار المباشر المحلي والأجنبي ، والتدريب على الإدارة ، وتعزيز المشاريع الضيقة النطاق والمؤسسات التجارية الصغيرة الحجم ، وتنمية مهارات تنظيم المشاريع وفقا للأحكام ذات الصلة ، من برنامج العمل لأقل البلدان نموا للتسعينات الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا في التسعينات ،

وإذ تعي أهمية تنظيم المشاريع في نمو وتنمية البلدان - وخاصة البلدان التي تسعى إلى تنمية اقتصاداتها أو تنشيطها عن طريق المشاريع الحرة ، وتطبيق لامركزية صنع القرار ، وإلغاء القيود ، وتحرير الأنشطة الاقتصادية من الاحتكار ، وتبسيط الإجراءات الإدارية ، وانتهاز الفرص الموجودة في الأسواق ، والتكيف الهيكلي ، والإصلاحات السوقية المنحى وضرورة توفير الحوافز ، وسهولة الحصول على المعلومات والتكنولوجيا الجديدة ، والبيئة اللازمة لانتعاش روح تنظيم المشاريع والمنافسة ،

وإذ تلاحظ أن زيادة المدخرات المحلية وتدفقات رأس المال الداخلة ، بما في ذلك الاستثمارات الجديدة وعودة رؤوس الأموال الهاربة ، تعتمد ، في جملة أمور ، على اتباع سياسات سليمة في مجالي الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي تدعم تنظيم المشاريع ،

وإذ تسلم بأن المؤسسات التجارية العامة ، في الظروف المناسبة ، يمكنها أن تعزز تنمية تنظيم المشاريع ، كما يمكنها الاشتغال به ،

وإذ ترحب بالإسهام الذي تقوم به منظومة الأمم المتحدة في مساعدة الدول الأعضاء على النهوض بتنظيم المشاريع ، بما في ذلك الاستثمار المباشر الأجنبي ، وتشجيع المشاركة النشطة من جانب المشاريع الخاصة ، عند الاقتضاء ،

١ - تشجع تنمية تنظيم المشاريع في جميع البلدان بما فيها تلك التي تسعى إلى تنمية اقتصاداتها أو تنشيطها عن طريق المشاريع الحرة وانتهاز الفرص الموجودة في الأسواق ، وتحث المجتمع الدولي ، ولا سيما المؤسسات المالية الدولية ومنظومة الأمم المتحدة ، على دعم جهودها ، حسب الاقتضاء ؛

٢ - توافق على أن تنظيم المشاريع ، وخصوصا في سياق اقتصاد سوقي عادل في ظل سياسات حكومية داعمة ، وبيئة اقتصادية دولية منصفة وواضحة ، إنما يسهم في

تحقيق اقتصاد عالمي أكثر كفاءة ، ويعزز تدويل أسواق التجارة والتدفقات المالية ، بما يعود بالنفع على الجميع ؛

٣ - تشجع الدول الأعضاء على أن تقوم وفقا لأهداف سياساتها الوطنية ، بتعزيز أطرها المؤسسية والقانونية والتنظيمية لضمان زيادة تساوقها مع النهج السوقية ، وزيادة كفاءة أسواق رأس المال والائتمان الخاصة بها ، ورعاية خبرة وقدرات مجتمع الشركات التجارية ، والقيام في جملة أمور بتوفير التنمية السليمة للقطاع الخاص مع نتائجها الإيجابية بالنسبة لفرص العمل والثروة الوطنية ؛

٤ - تطلب إلى الدول الأعضاء أن تقوم ، بشكل يتمشى مع قوانينها الوطنية ، بتيسير تنمية التعاون بين المؤسسات التجارية المحلية والأجنبية ، ولا سيما من خلال التعاقد ، والتعاون التجاري ، والمشاريع المشتركة ، التي تيسر جملة أمور منها سهولة الوصول إلى الأسواق ، ونقل التكنولوجيا ؛

٥ - تتطلع إلى نتيجة المداولات الجديدة للجنة التنمية التابعة للبنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي واللجنة المؤقتة التابعة لصندوق النقد الدولي ، ومصارف التنمية الاقليمية ، بشأن قضية تعزيز التدابير الشاملة للمجموعة الكاملة من عمليات مجموعة البنك الدولي لتعزيز تنظيم المشاريع ، بما في ذلك تعبئة رؤوس الأموال الخاصة المحلية والأجنبية ؛

٦ - تطلب إلى الأمين العام أن يضمّن الاعداد القادمة من دراسة الحالة الاقتصادية في العالم فصلا عن دور تنظيم المشاريع بوصفه عنصرا رئيسيا للنمو والتنمية ، وعن التدابير الجاري اتخاذها على الصعيدين الوطني والدولي لتعزيز تنظيم المشاريع ، وخصوصا في البلدان التي تسعى إلى تنمية اقتصاداتها أو تنشيطها عن طريق المشاريع الحرة ، وتطبيق لامركزية صنع القرار ، وانتهاز الفرص الموجودة في الأسواق ، والتكيف الهيكلي ، والإصلاحات السوقية المنحى ، والمقترحات المتعلقة بالكيفية التي يمكن بها للمجتمع الاقتصادي الدولي دعم تنمية تنظيم المشاريع في الاقتصاد الوطني ؛

٧ - تطلب إلى المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي أن يضمّن تقريره السنوي عن الانشطة التنفيذية من أجل التنمية ، المقدم إلى الجمعية العامة عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، فرعا عن الانشطة الجاري الاضطلاع بها من قبل

منظومة الامم المتحدة لتعزيز تنظيم المشاريع في التنمية الاقتصادية ، وبخاصة في المؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم ، وعن المقترحات المتعلقة بتعزيز دور تنظيم المشاريع في عملية التنمية ولا سيما في البلدان النامية ؛

٨ - تقرر أن تدرج في جدول الاعمال المؤقت لدورتها السادسة والاربعين بندا فرعيا بعنوان "تنظيم المشاريع" تحت بند جدول الاعمال المعنون "التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي" ، وأن تدرج هذا البند الفرعي فيما بعد في جدول الاعمال كل سنتين .

- - - - -